

## قصة تجربة أربع أسعار صرف عملات مختلفة

كثيرةً هي الأزمات المالية التي حدثت في بلدان العالم، لكن هذه الأزمات بالرغم من الانعكاسات السلبية التي ألقت بثقلها على اقتصادات تلك الدول، إلا أن بعضاً من تلك الدول تمكن من الخروج من رحم تلك الأزمات متجاوزاً كافة التحديات، وهذه دراسة مقارنة بين عدة تجارب ....

بعد مقارنة بين تجربة سعر صرف العملة الثابت للاتفيا مع تجربة بيلاروسيا بتخفيض قيمة عملتها الهائل عام 2011، يهدف البحث هنا النظر في بعض الحالات المتشابهة مع مزيد من المقارنة وهذه المرة من الغرب.

لعل التساؤل الأهم في حالة مثل لاتفيا هو، هل لدى لاتفيا شيء لتتعلمه من تجارب سعر الصرف في دول مثل أيسلندا و السويد والمملكة المتحدة ؟ وتأتي أهمية هذه البلدان لأنها خضعت لتطورات مختلفة في سعر الصرف خلال الأزمة المالية:

**أيسلندا :** كانت قيمة تداول الكرونا الأيسلندية حوالي 85- 90 مقابل اليورو، حتى بدأت تنزلق باتجاه 130 مقابل اليورو في ربيع 2008، وشهدت تخفيضاً هائلاً للعملة في تشرين الأول عام 2008 عندما وصل سعر اليورو إلى 290 مقابل الكرونا.

في الثالث من كانون الأول كان اليوم الأخير الذي سجل فيه البنك المركزي الأوروبي معدل الثنائية لأيسلندا، منذ أن أدخلت ضوابطاً لرأس المال (الكرونا الأيسلندية غير قابلة للتحويل بشكل كامل). حيث أدرج البنك المركزي الأيسلندي سعر الصرف في (نيسان 2012)، كمثال سعر صرف الكرونا 167 مقابل اليورو بمعنى أن القيمة الإجمالية لتخفيض العملة قارب 50%.

**بريطانيا :** كانت قيمة تداولات الجنيه الاسترليني حوالي 0.675 مقابل اليورو حتى أواخر عام 2007، عندما بدأت بريطانيا بتخفيض قيمة عملتها. وهي الآن أيضاً مستقرة بحوالي 0.825 مقابل اليورو، بزيادة في سعر اليورو 22% (أو تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني حوالي 19%). مؤخراً جداً بدأت أيسلندا برفع قيمة عملتها مرة ثانية، لكن هذا كان خارج بيانات التداول التي كانت موجودة حين إعداد البحث هنا.

**السويد:** بلغت قيمة تداول الكرونا السويدية حوالي 9.3 مقابل اليورو، حتى تم تخفيض قيمتها إلى حوالي 11.25 مقابل اليورو. في مطلع عام 2009 (بلغت قيمة تخفيض العملة 17%) بعد أن كانت خفضته بشكل بطيء، و الآن تقريباً سعر الصرف في نفس المستوى الذي كان في عام 2008، هذا إن لم يكن أقوى قليلاً.

و بقيت لاتفيا خلال أوقات العاصفة (في حزيران عام 2009)، ما بين +/- 1 % مع اليورو.

**تطورات أربع عملات مختلفة، لكن مالذي يقال عن أثر ذلك على أداء الصادرات؟**

يوضح البحث أن تنمية القدرة التنافسية من خلال أثر سعر الصرف الحقيقي، بمعنى مقدار التطور في تكاليف البلد أو أسعار المنتجات وجهاً لوجه مع جملة من الشركاء التجاريين.

إذا كان منحى تكاليف البلد يميل باتجاه الأعلى ويتحرك أسرع من الخارج، فإن البلد تفقد القدرة التنافسية والعكس بالعكس.

كما يتضح فإن تخفيض قيمة العملة الهائل في أيسلندا، زاد القدرة التنافسية للأيسلنديين بشكل حاد، وزيادة القدرة التنافسية للمملكة المتحدة نوعاً ما من خلال تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بشكل أقل حدية، في حين أن لاتفيا مبدئياً خسرت من قدرتها التنافسية بشكل هائل (نتيجة ارتفاع التضخم بين

عامي 2005 - 2007)، لكن لاحقاً استعادت ماخسرتة بشكل هائل من خلال تخفيض قيمة العملة داخلياً منذ عام 2008 وصاعداً.

### هل تخفيض العملة يساعد الصادرات من خلال زيادة القدرة التنافسية؟

أي كتاب علمي سيقول ذلك وأنا أوافق بالتأكيد، لكن لأي درجة لكون هذا الأمر غير مضمون .

يلاحظ أن أداء صادرات أيسلندا أفضل بكثير مما كانت عليه في البلدان الثلاث الأخرى، حتى في سنة الكساد العالمي عام 2009، حيث شهدت معظم البلدان انخفاضاً في صادراتها، نتيجة انخفاض الطلب بشكل عام في العالم. تعد أيسلندا واحدة من الدول التي زادت صادراتها في أوروبا.

### تخفيض قيمة العملة ، ماذا يحدث بعد الهبوط ؟

بالتأكيد أنه في خضم أزمة تخفيض قيمة العملة، يمكن أن يساهم ذلك في كثير من الأحيان بحدوث انكماش اقتصادي، فالتاريخ واضح بشأن هذه النقطة.

والسؤال المثير للأهتمام مالذي سيحدث بعد ذلك؟ نأخذ مثلاً الاقتصاد الذي كان يتمتع بازدهار مدعوم بتدفق كبير لرؤوس الأموال من الخارج للداخل، ثم واجه توقفاً مفاجئاً، وبدأت رؤوس الأموال تنزح باتجاه الخارج ماتسبب بحدوث أزمة مالية؟

كان المقرضون في الخارج لديهم رغبة في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لكن لسبب أو لآخر هم هلعوا و طالبوا باستعادة أموالهم، لتسديد القروض الخارجية.

في اقتصادٍ كان مزدهراً، يجب أن تكون الصادرات أكثر من الواردات، ولنعمل هذا يجب رفع الصادرات التي تتطلب تحسيناً للقدرة التنافسية نسبياً للشركاء التجاريين، والتي تتطلب خفضاً للأجور أو زيادة في الطاقة الانتاجية.

ويتوجب تقليص الواردات التي تتطلب تخفيضاً في شراء المنتجات الأجنبية،  
كيف لهذا التعديل أن يأخذ مكانه؟

بالتأكيد لن يتم دون ألم مهما كان الدرب الذي نتبعه، ولكن حجة تخفيض  
قيمة العملة يمكن أن تحدث ألماً بسرعة نسبية.

إن انخفاض قيمة العملة يشكل كبير يصيب بسرعة القدرة الشرائية  
للمستهلك، و يخفض الأجور، ويخفض شراء المنتجات الأجنبية بشكل سريع،  
بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية بشكل حاد. إن سرعة التكيف تعتمد  
على مدى سرعة الصناعات المحلية بالقدرة على التحول نحو استبدال الاستيراد  
والبدء بالتصدير.

لكن تحليل حقبات تخفيض قيمة العملة، تبين الكثير من الخطوط المنحدرة  
بشكل حاد، إذ تبين غطس مفاجئ وسريع في الناتج وانتعاش على شكل  
حرف V، و قفزات مفاجئة في الحساب الجاري من أكبر رقم سلبي إلى الأرقام  
القريبة من الصفر أو نقطة ايجابية.

في حال لم يكن هناك تخفيض لقيمة العملة، فإن المسار سيكون أبطئ  
وعندما تنتهي حفلة الازدهار فإن الشركات المحلية والأسر، لن تستطيع تحمل  
تكاليف البضائع والخدمات المحلية، والأجانب لن يكونوا مهتمين في شراء  
بضائع مبالغ بأسعارها، كذلك فإن الشركات ستفلس وترتفع نسبة البطالة،  
كما سينعدم استخدام القدرة الصناعية، و يصبح هناك حشود من العمال  
العاطلين عن العمل كما ستخفض الأسعار والأجور ببطئ.

كما أن أسواق العمل تكون أكثر مرونة مع مجال كبير لتنمية الانتاج، و  
يكون تكيفها أسرع من الاقتصادات الطبيعية، لكن وتيرة التكيف تميل  
لتكون أبطأ.

يحدث هبوط حاد بشكل سريع، ثم تأتي سنوات قليلة يحدث فيها حركات  
جانبية، بينما البطالة تتشد انخفاض الأجور، ومن ثم يحدث رفعة بالاقتصاد

عندما تبدأ الصادرات برفع الاقتصاد إلى قدراته الكامنة، ويكون القلق بالطبع، إن كان المسار أبطأ ستكون النتيجة مليئة بكثير من ألم لاداع له. هناك مخاطر من تخفيض العملة، لكن يقابلها مزايا سرعة التكيف و الألم في المسار البطيء ربما يكون ليس أكثر سوءاً كفاية، لدرجة أن الاقتصاد سيستسلم ويلجأ لتخفيض قيمة العملة بكل الحالات، أو الأسوأ حدوث انكماش قوي طاحن والمعروف بأنه يؤدي إلى أشياء أسوأ من ارتفاع البطالة. مرة ثانية إن الحجة في حال بلد ما واجه مشكلة في ميزان المدفوعات التجاري من دون عواقب من تخفيض العملة أيضاً، فإن التكيف يكون فعلياً أسرع بكثير، وأسهل وأقل تحملاً لمخاطر الاقتصاد السياسي (متضمنةً إمكانية تخفيض قيمة العملة، التي يمكن أن تكون ضرورية في النهاية على أية حال).

المرجع:

Devaluation

What happens after the fall

Jul 10th 2012, 15:23 by R.A. | WASHINGTON